



انتخابات مجلس الشعب – المرحلة الثالثة البيان الأول

4 يناير، 2012 – 1:30 مساءً

بداية طابعها الهدوء لعملية التصويت في اليوم الثاني، استمرار حملات الدعاية الانتخابية دون عقاب
طوابير أقصر في بداية يوم التصويت الثاني، واستمرار مشكلة منع المراقبين الحاصلين على تصاريح من دخول اللجان

مشروع رقيب هو ثمرة تعاون مشترك بين اثنتين من منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات: الجمعية المصرية للنهوض بالمشاركة المجتمعية والجمعية المصرية لنشر وتنمية الوعي القانوني.

في اليوم الأول من الجولة الثالثة لانتخابات مجلس الشعب، نشر مشروع رقيب 383 مراقب مدني غير حزبي في المحافظات التسعة التي تجري بها الانتخابات. تم توزيع مراقبي مشروع رقيب على عينة عشوائية وتمثيلية من اللجان الانتخابية المختارة طبقاً لقواعد إحصائية. ويعمل المراقبون حاليًا على إرسال تقارير المراقبة عبر رسائل نصية لمركز البيانات الرئيسي في القاهرة.

وكما كان الحال بالنسبة لنتائج أمس، أفاد مراقبو المشروع أن الغالبية العظمى من اللجان الانتخابية قد تم فتحها قبل الساعة 9 من صباح اليوم، إلا أن القليل من اللجان الانتخابية فتحت أبوابها متأخرة نظراً لتأخر وصول مسئوليتها. يوضح الجدول المدرج أدناه أوقات الفتح:

وقت الفتح	نسبة اليوم الأول	نسبة اليوم الثاني
قبل 9 صباحًا	92%	92%
بين 9 و 11 صباحًا	8%	8%
بعد 11 صباحًا	0%	0%

في بداية اليوم الثاني من الجولة الثالثة من الانتخابات، وجد مراقبو مشروع رقيب أن عملية التصويت اتسمت بالهدوء بشكل عام، وعلى عكس اليوم الأول للتصويت، لاحظ مراقبو المشروع طوابير أقصر أمام اللجان الانتخابية.

استمر مراقبو المشروع في رصد انتهاكات دعائية ارتكبتها مرشحو وأحزاب سياسية داخل المراكز الانتخابية وفي محيطها، حيث وصل حتى هذه اللحظة 41 بلاغاً عن الاستمرار في الدعاية، وكما كان الحال بالأمس لاحظ مراقبو المشروع أن الدعاية الانتخابية تمت على يد مجموعة من الأحزاب.

وقد نُسبت معظم الانتهاكات إلى حزب الحرية والعدالة وحزب النور، إلا أنه قد وصلت تقارير عن انتهاكات دعائية ارتكبتها كل من حزب الوسط، والكتلة المصرية، وحزب مصر القومي، والإتحاد المصري العربي، ومرشحين مستقلين. وعلاوة على ذلك، أبلغ مراقبو مشروع رقيب عن رصدهم للقليل من أكشاك للإستعلامات تابعة لحزب الحرية والعدالة أمام مراكز انتخابية كما كان الوضع في المرحلة الأولى وبالأمس.

في بعض الحالات رصد مراقبو المشروع نشوب مشاجرات بين مؤيدي الأحزاب السياسية بسبب استمرار الدعاية الانتخابية خارج المراكز الانتخابية من بينها مشاجرة بالأيدي بين مؤيدي حزبي الوفد والنور في مطروح، ومواجهة بين أحد مرشحي الكتلة المصرية وممثلين لحزب الحرية والعدالة وحزب النور في قنا.

استمر مراقبو مشروع رقيب في التعرض للمنع من دخول اللجان الانتخابية أو الطرد منها بالرغم من حصولهم على تصاريح، حيث كان إجمالي من تعرض إلى الطرد من اللجان الانتخابية أو الطرد منها 10 مراقبًا حتى اللحظة الراهنة من اليوم الثاني للتصويت.

وفي أغلب الأحيان، تعرض المراقبون للطرد على يد المشرفين القضائيين ، إلا في حالة واحدة منع فيها رجال الأمن أحد المراقبين من دخول مركزاً إنتخابياً. ويعد طرد رجال القوات المسلحة للمراقبين الحاصلين على تصاريح تدخلاً سافراً في العملية الانتخابية إذ يحد من نزاهة العملية واستقلالية السلطات الانتخابية.

المؤشرات النوعية:

بناء على ما تم جمعه من بيانات من 95% من مراقبي المشروع الذين أرسلوا تقارير فتح اللجان وتجهيزها، توصل مشروع رقيب إلى المعلومات التالي ذكرها بخصوص الأماكن التي تم نشر المراقبين بها:

النسبة، اليوم الثاني	النسبة، اليوم الأول	النتائج
95%	86%	الصناديق الانتخابية المغلقة المشمعة
99%	99%	توافر الحبر الفسفوري
38%	37%	تواجد عناصر أمنية داخل اللجان
4-5	4-5	متوسط عدد مندوبي الأحزاب المرشحين

الانتهاكات الخطيرة:

- كان هناك عدد من الانتهاكات الخطيرة التي أبلغ عنها مراقبو المشروع تمثلت في التالي:
- تعرض 10 من مراقبي مشروع رقيب إلى المنع من دخول اللجان الانتخابية أو الطرد منها.
 - 41 واقعة استمر فيها الأحزاب والمرشحون في الدعاية الانتخابية داخل اللجان الانتخابية.
 - 11 واقعة تواجد مواد دعائية داخل حرم اللجان الانتخابية، تنتمي معظم تلك المواد لحزب الحرية والعدالة وحزب النور، بالإضافة إلى حزب الوفد، والكتلة المصرية، ومرشحين مستقلين.
 - 6 حالات استخدم فيها ممثلون لأحزاب السياسية شعارات دينية للتأثير على الناخبين.
 - حالة استخدام بطاقات دوارة في سمالوط بالمنيا.
 - 3 حالات شراء أصوات في مطروح والمنيا وشمال سيناء.
 - 8 حالات أحداث العنف، تتعلق بالدعاية حول المراكز الانتخابية.

يطالب مشروع رقيب اللجنة القضائية العليا بالوفاء بالتزامها بتصحيح ما وقع من أخطاء في الجولة الأولى، ويوصي مشروع رقيب اللجنة العليا بالتالي:

- ضمان السماح للمراقبين الحاصلين على تصاريح من اللجنة القضائية العليا بالدخول إلى اللجان الانتخابية كما ينص ميثاق الشرف والمعايير الدولية للانتخابات والقواعد الصادرة عن اللجنة العليا ذاتها.
- ضمان التزام مسؤولي الأمن بأحكام القانون وعدم التدخل في عمل اللجنة القضائية العليا. إذ يترك تدخل القوات المسلحة أثراً سلبياً على مصداقية وشفافية العملية الانتخابية ويقلل من شأن ما لدى اللجنة العليا من سلطات.
- ضمان قيام المشرفين القضائيين ومسؤولي اللجان الانتخابية بتطبيق إجراءات الانتخابات الرسمية على نحو متسق للحد من الارتباك والأخطاء في المراكز الانتخابية ومحيطها.
- استغلال سلطتها لمنع الدعاية داخل المراكز الانتخابية وفي محيطها.

يطالب مشروع رقيب جميع الأحزاب السياسية بالامتناع عن الاستمرار في الدعاية السياسية والتوقف عن استخدام الشعارات الدينية كما تنص أحكام القانون المصري.

يثنى مشروع رقيب على الناخبين المصريين لمشاركتهم الهادئة في الجولة الثالثة من التصويت في انتخابات مجلس الشعب، ويتمنى أن يستمر الطابع الهادئ للعملية خلال اليوم.